



الحويلة للتوسع في التعليم الفني والمهني



د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة قال في مقدمته: يلعب التعليم المهني والصناعي دورا كبيرا في بناء الدول وتحقق التنمية المستدامة، ودفع عجلة الاقتصاد فيها، كما يعد أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة، وقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة كثيرا في إثبات أن التعليم الفني والتدريب المهني هو العمود الفقري للتنمية

وأكبر، وأصبح له مجال أكاديمي دراسي تدريبي متخصص وأصبح خريجوه يكتسبون مهاراته عبر خبرة فنية علمية أكاديمية تخصصية، جعلتهم يتميزون عن العمالة التي تكتسب المهنة بمجرد الخبرة العادية والممارسة، فدولة الكويت لا تحتاج فقط إلى الشهادات العليا، وإنما تحتاج أيضا إلى تخصصات فنية مختلفة في كل قطاعات الدولة. ونص الاقتراح على ما يلي:

بلى: التوسع في مجال التعليم الفني والمهني وإنشاء الثانويات المهنية للمساهمة في إنعاش سوق العمل بالمهارات الوطنية.

والجودة الاقتصادية والصناعية، والكويت بحاجة إلى أيدي عاملة فنية كويتية متخصصة، خاصة أن هذا المجال أصبح رائدا في العالم

حرصا على نزاهة العملية الانتخابية وشفافية نتائجها

5 نواب لنشر نتائج الانتخابات التفصيلية في الجريدة الرسمية خلال سبعة أيام من إعلان النتيجة



عدنان عبدالصمد



عبدالله الرومي



رياض العدساني



د.عادل الدخيل



شعيب الموزيري

نزاهة العملية الانتخابية وشفافية نتائجها، جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة تتضمن نشر النتائج الانتخابية بالجريدة الرسمية وفق جدول يحتوي على اسم المرشح والعدد الإجمالي الذي حصل عليه والأصوات التي حصل عليها بكل منطقة مقسمة إلى ذكو وإناث مع بيان الترتيب الذي حصل عليه المرشح.

العربي، ولما كان الباب الثاني الخاص بالجدول الانتخابية ينص على نشر كل ما يطرأ على الجداول الانتخابية بالجريدة الرسمية، ولما كان نشر تفاصيل نتائج العملية الانتخابية لا يقل أهمية عن نشر ما يطرأ على الجداول الانتخابية من تغيير، ولما كان من الضمانات والحماية لهذا الحق الدستوري وتلك التجربة، وحرصا على

في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة مادة برقم 39 مكررا إلى القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على ما يلي: لما كان حق الانتخاب هو حق دستوري أصيل نصت عليه المادة 80 من الدستور، ولما كانت التجربة الديمقراطية الكويتية تجربة رائدة في العالم

مادة جديدة برقم 39 مكررا يكون نصها كالتالي: «تشتر نتائج الانتخاب التفصيلية في الجريدة الرسمية خلال سبعة أيام من إعلان نتيجة الانتخاب وفق الجدول المرفق بهذا القانون».

قدم النواب د.عادل الدخيل وعبدالله الرومي ورياض العدساني واقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 39 مكررا إلى القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، ونصت موادها على ما يلي: مادة أولى: تصاف إلى القانون رقم 35 لسنة 1962

جمعية الخالدية التعاونية

Al-Khaldiya Co-op Society

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

بناءً على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (10716/2019) بتاريخ 2019/4/22 بشأن الموافقة على تحديد يوم /الخميس الموافق 2019/5/9، موعداً للاعتقاد الجمعية العمومية السنوية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

يشرف مجلس إدارة جمعية الخالدية التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (21 عاما فأكثر) في تاريخ انتهاء السنة المالية للجمعية في 2018/12/31 والحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية العادية والمقرر عقده في تمام الساعة (9 مساءً يوم الخميس الموافق 2019/5/9 على مسرح مدرسة سالم الحسينان المتوسطة للبنين بقطعة (3) بالخالدية، وفي حال عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور (25) عضواً.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
- 2- تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
- 3- تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية (الميزانية التقديرية) والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31، والمصادقة عليها.
- 4- التقرير الإداري والتقرير المالي لمراقبي وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 5- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتحديد آتباعه.

ملاحظة:

- 1- يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية ولن تعتمد صورة عنها أو إحضار شهادة لمن يهيمه الأمر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- 2- على السادة المساهمين سرعة تحديث بياناتهم وإستكمال ملفاتهم.
- 3- على السادة المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لإستلام نسخة من الكتيب.

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة

الطبيباني: محاسبة رئيس الوزراء ما لم تتخذ الحكومة خطوات لمعالجة تزوير الجناسي

أكد أنه «أن الأوان لانتهاء هذا العيب بالهوية الوطنية، لأنه عيب بمستقبل الوطن، مشدداً على أن الموضوع موضوع بقاء».

وأضاف «إحدى الصحف نشرت خبراً عن وجود 50 ألف جنسية مزورة منذ العام 1995 وأن المواطنين تضاعفوا 8 مرات منذ إحصاء 1965، ثم بعد ذلك تحدثت عن الخلل في التركيبة السكانية والضغوط على الخدمات والتعليم والإسكان وغيرها من الخدمات».

واستغرب أن يؤيد طلب التحقيق في موضوع الجناسي المزورة الذي قدم خلال الجلسة الماضية 8 نواب فقط.

وقال «الحكومة لو كانت جادة في حل هذا الملف لرأينا تحركها خصوصاً أنها تشكل أكبر كتلة في المجلس بوزرائها ونوابها، فهم إذا أرادوا تحركوا كما حصل في وأد بعض الاستجابات التي تقدم للرئيس وبعض القوانين التي تمت مناقشتها».

مجلس الوزراء».

وأضاف «كثير الكلام عن العيب في ملف تزوير الجناسي والهوية الوطنية، والمعروف تاريخياً أن أساس هذا العيب هو السلطة وذلك من أجل كسب الولاءات ولتدمير الديمقراطية».

وحمل الطبيباني مجالس الأمة والحكومات المتعاقبة مسؤولية هذه القضية، لأنها قضية قديمة منذ السبعينيات من القرن الماضي ولم يتم أي تحرك جدي لحلها.



عمر الطبيباني

مشاهدة الفيديو

حذر النائب عمر الطبيباني من خطورة ملف تزوير الجناسي وإضراره بمستقبل البلاد، وتغيير الهوية الوطنية، مطالباً الحكومة باتخاذ خطوات جادة لمعالجة القضية.

وقال الطبيباني في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة «إذا لم نر خطوات جادة خلال الأيام المقبلة من الحكومة لوضع حل لهذا الموضوع فإن من سيحاسب هو سمو رئيس

الفضالة: تقديم المعاملات للجهات الحكومية من صاحب العلاقة شخصياً أو من يمثله

أحيانا وقواعد العدالة والمساواة ويؤثر على قوة ومثانة الجهاز الحكومي. المعاملات أو الطلبات بالبريد المحدد في هذا القانون.

ولغايات توسيع نطاق هذا القانون فقد جاء في المادة الخامسة لتحديد الجهات التي يشملها هذا القانون والتمت في الوقت نفسه مجلس الوزراء بإصدار قواعد وإجراءات تقديم وقبول وتسلم المعاملات في الجهات الحكومية.

أحيانا وقواعد العدالة والمساواة ويؤثر على قوة ومثانة الجهاز الحكومي. المعاملات أو الطلبات بالبريد المحدد في هذا القانون.

ولغايات توسيع نطاق هذا القانون فقد جاء في المادة الخامسة لتحديد الجهات التي يشملها هذا القانون والتمت في الوقت نفسه مجلس الوزراء بإصدار قواعد وإجراءات تقديم وقبول وتسلم المعاملات في الجهات الحكومية.



يوسف الفضالة

المتعلقة بتقديم المعاملات وبيع وشراء المعاملات والتوسط فيها والمتاجرة فيها بشكل يخالف القوانين

تقدم النائب يوسف الفضالة باقتراح بقانون بشأن تقديم المعاملات بالمواعين لأي من الجهات الحكومية، جاء في نصه:

مادة أولى

أ - تقدم المعاملات والطلبات الخاصة بالمواعين أو الوافدين إلى أي من الجهات الحكومية من صاحب العلاقة شخصياً أو من يمثله.

ب - يحظر على أي من الموظفين والعاملين في الجهات الحكومية تحت طائلة المسؤولية قبول أو تسلم المعاملات أو الطلبات إلا بالطريق المحدد في الفقرة السابقة.

مادة ثانية

أ - لغايات هذا القانون، يقصد بالجهات الحكومية الوزارات والهيئات والأجهزة والمؤسسات العامة والشركات التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة.

ب - يصدر مجلس الوزراء قواعد وإجراءات تقديم وقبول وتسلم المعاملات في الجهات الحكومية.

مادة ثالثة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: لغايات منع بعض الممارسات التي تتعلق بتقديم معاملات وقبولها في الجهات الحكومية الأمر الذي أصبح يشكل ظاهرة مؤرقة في إدارات الدولة إذا انتشرت بعض الظواهر

بلدية الكويت

إعلان رقم (2019/26)

الإعلان عن الخطة السنوية للشراء

تعلن بلدية الكويت عن الخطة السنوية للشراء للسنة المالية 2020/2019 وفقاً لما نصت عليه المادة (33) من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة وهي كالتالي:

خطة الشراء الخاصة ببلدية الكويت للسنة المالية 2020/2019

م	مسمى الشروع
1	الإشراف على إنشاء وتشغيل وصيانة موقع ردم صفي لثبات البلدية الصلبة ومرافقة في كبد
2	مشروع السوق التراثي في محافظة الجوار
3	مشروع خدمات استشارية لتحديد أنظمة رصد الانبعاثات الصادرة عن مواقع ردم النفايات
4	دراسة خدمات استشارية لمشروع معالجة النفايات الانشائية الجديدة
5	مشروع خدمات استشارية لتطوير آلية تجميع النفايات المنزلية في دولة الكويت
6	تطوير اسواق المباركية ومواقف السيارات التابعة لها (المنطقة التجارية + حديقة البلدية)
7	الخدمات الاستشارية والدعم الفني التخصصي في مجال المعاني المستدامة والذكية لمشروع البلدية
8	دراسة خدمات استشارية لتحديد أنظمة رصد الانبعاثات الصادرة عن مواقع النفايات التابعة لبلدية الكويت
9	دراسة خدمات استشارية لمشروع معالجة النفايات بنظام PPP
10	مشروع اسواق الجعة والطيور بمحافظتي الجوار والاحمي
11	مشروع خدمات استشارية لبناء قدرات موظفي بلدية الكويت
12	مشروع الصناعات العمالية (عدد 5 مواقع)
13	استشارات متعلقة بمشروع التوظيف الوطني
14	التطوير الحضري لبعض مناطق (الفرولة)
15	التنظيم التفصيلي والإدارة المرورية لمنطقة الجوار
16	التنظيم التفصيلي والإدارة المرورية لمنطقة جلب الشويخ
17	مشروع الخطة الاستراتيجية لتعميم مراقبة المرور - البنك المروري 3
18	مشروع الخطة العامة لبلدية الكويت
19	مشروع دعم تطوير القدرات المؤسسية لبلدية الكويت لتطبيق دليل النظم ونطاق التخطيط وأبنا (استكمال مشروع دليل نظم ونطاق التخطيط وأبنا)
20	مشروع الدعم الفني والإداري
21	مشروع أنظمة البناء الذكية
22	مشروع وسائل عبور المشاة
23	تغطية برامج الحماية من الفيروسات وسرية المعلومات وزيادة عدد السيرفرات
24	مشروع الخدمات الاستشارية لعمل دراسة للمراكز الخدمية لبلدية الكويت
25	توريد اخطام لبلدية الكويت
26	توريد اعلام بولصة الكويت
27	تغطية الصحة والاشراش
28	إصدار نشرة توعية تثقيفية
29	مشروع توصيف وتقييم وظائف
30	مشروع إعداد هيكل بلدية الكويت

مدير عام البلدية

السراج

(ش.م.م. مقفلة)

شركة مجموعة السراج القابضة

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية شركة مجموعة السراج القابضة

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2018 والمقرر عقدهما علم التوالي في تمام الساعة 11 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2019/05/08 بمقر الشركة الخليجية المغاربية القابضة الكائن (بالكويت - شرق - شارع خالد بن الوليد - برج 25 فبراير - الدور 12) - وذلك على النحو التالي:

أولاً : جدول أعمال الجمعية العامة العادية :

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن سير أعمال الشركة عن الفترة المالية الممتدة لفترة عشرين شهراً والمنتهية 2018/8/31 ومناقشتها والمصادقة عليها.
- 2- سماع تقرير مراقب الحسابات السادة/ جرائث ثورنتون - القطامي والعين وشركاهم عن الفترة المالية الممتدة لفترة عشرين شهراً والمنتهية 2018/8/31 ومناقشتها والمصادقة عليها.
- 3- مناقشة البيانات المالية عن الفترة المالية الممتدة لفترة عشرين شهراً والمنتهية 2018/8/31 ومناقشتها والمصادقة عليها.
- 4- سماع تقرير المخالفات والجزاء الصادرة عن قبل الجهات الرقابية.
- 5- سماع تقرير المعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
- 6- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء التزامهم عن كل ما يتعلق بقروضهم القانونية والمالية والإدارية عن الفترة المالية الممتدة لفترة عشرين شهراً والمنتهية 2018/8/31 ومناقشتها والمصادقة عليها.
- 7- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية 2019/8/31 وتوضيح مجلس الإدارة بتحديد آتباعه.
- 8- قبول استقالة أعضاء مجلس الإدارة.
- 9- انتخاب مجلس إدارة للشركة الانتخابية القادمة لمدة ثلاث سنوات قادمة.

ثانياً : جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية :

- 1- إلغاء قرار الموافقة التي أصدرتها الجمعية العامة غير العادية سابقا والتي تم انعقادها بتاريخ 2017/7/23 والتأشير عليها بالسجل التجاري بتاريخ 2017/8/22. والخاصة بزيادة رأس مال الشركة واعتبارها كأن لم تكن ونصها الآتي:

«تمت الموافقة بالإجماع على زيادة رأس مال الشركة المصرح به المصدر والمدفوع بالكامل والبالغ 5,985,541 ديناراً كويتياً (خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعون ديناراً كويتياً) موزعة على 59,855,410 أسهم (تسعة وخمسون مليوناً وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفاً وأربعمائة وعشرة أسهم) إلى 7,985,541 ديناراً كويتياً (سبعة ملايين وتسعمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعون ديناراً كويتياً) موزعة على 79,855,410 أسهم (تسعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وعشرة أسهم) وذلك على طريق طرح عدد 20,000,000 سهم للاكتتاب الخاص بقيمة اسمية وقدرها (100) فلس لنسهم لتخصص للمساهمين الحاليين والمسجلين بسجلات الشركة بتاريخ تخفض الجمعية العمومية غير العادية في حالة عدم كفاية أسهم زيادة رأس المال يتم فتح باب الاكتتاب للمساهمين الحاليين والمسجلين في سجلات الشركة لزيادة حصصهم ومساهمين جدد خلال أسبوعين بعد انتهاء فترة الاكتتاب السابقة بقيمة اسمية وقدرها (100) فلس للسهم وعلاوة إصدار وقدرها (50) فلساً للسهم الواحد وتكون الزيادة نقدية وتسد قيمتها مرة واحدة.

- تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي:

النص قبل التعديل:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 5,985,541 ديناراً كويتياً (خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعون ديناراً كويتياً) لا غير موزعة على 79,855,410 أسهم (تسعة وخمسون مليوناً وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفاً وأربعمائة وعشرة أسهم). قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس)، وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 6,000,000 ديناراً كويتياً (ستة ملايين دينار كويتي لا غير) موزعة على 60,000,000 سهم (ستون مليون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس)، وجميع الأسهم نقدية.

6- تخفض هذه البنود لموافقة وزارة التجارة والصناعة.

وعليه يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي - بجوار مركز سمان للسكرك - هاتف: (2246458 - 2246456) وذلك لاستلام استمارات التوكيل وطلبات الحضور - وجدولي الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة.

والله الموفق ...

للاستفسار: هاتف 23715923

رئيس مجلس الإدارة